تناوب معاني الحروف
في كتاب مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين

إعداد
الدكتور جمال محمد طلبة
كلية التربية-جامعة عين شمس

ملخص البحث

يتناول هذا البحث قضية تناوب معاني الحروف في كتاب مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين وموقف النحاة من ذلك حيث رفض البصريون ذلك وذهبوا إلي أن لكل حرف معني خاص به لا يتعداه إلي غيره بينما اتسع الكوفيون في ذلك وذهبوا إلي أن الحروف تتناوب فيما بينها وأن الحرف يخرج عن معناه الأول إلي معان أخر مجازية علي التضمين والتضمين في الحروف من المجاز اللغوي وقد أوضح ابن نور الدين أن معاني الحروف تستفاد من مقاصد الكلام وتركيب الألفاظ ودرس البحث موقف ابن نور الدين من هذه القضية

Abstract the research

This research tacklen the issue of the substation

of meanings in conjunction

Ibn Nour El-dien,s" Masabih El-maghany" and the attitude of linguists towards it.scientists of Basara rejected this and argued that each conjunction has a meaning which is specific to it. On the otherhand,the linguists of Kofa argued that conjunctions have both literal and metaphorical meanings. Inter changibility of conjunctions is considered as linguistic metonymy. Ibn Nour El-dien pointed out that meanings of conjunctions are understood from context and the structure of lexis. Moveover,the research tackles Ibn Nour El-dien,s attitude to wards this issue.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

﴿رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وإِلَيْكَ أَنَبْنَا وإِلَيْكَ المَصِيرُ﴾ وبعد،

فموضوع هذا البحث هو: "تناوب معاني الحروف في كتاب مصابيح المغاني في حروف المعاني(١) لابن نور الدين[٢]".

إن الأصل في الحرف أن يؤدي معنىً خاصاً به، فنيابة حرف عن آخر، أمرٌ نادرٌ وليس قياساً، وتكون نيابة حرفٍ عن آخر إذا استعمل الحرف في موضعٍ ليس من مواضعه المطردة في الأصل؛ لأنه موضع عُرِف به حرفٌ آخر.

وقد أدرك البصريون ذلك، وحملوه على الشذوذ، وقد أورد السيوطي رأي البصريين في أحرف الجر وأن ذلك ليس بقياس، بقوله: "عُلِمَ مَمَّا حُكِيَ عن البصريين في هذه الأحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرفٍ أنَّ مذهبهم: أنَّ حروف الجَرِّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياسٍ، كما أنَّ أحرف الجزم كذلك، وما أَوْهم ذلك، فإمَّا مُؤَوَّلٌ تأويلاً يقبله اللفظ، أو على تضمين الفعل معنىً يتعدى بذلك الحرف، أو على النيابة شذوذاً، وهو أقلُّ تعسُّفاً"[٣].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى تناوب الحروف[٤]، فالحرف لا يقف فقط على معناه الأول، بل قد يأتي لمعانٍ عِدَّة، فيخرج مجازياً إلى تلك المعاني ليؤدى غرضه في النص الموجود ومعناه فيها، ويُسَمَّى هذا الخروج تضميناً.

فالتضمين يقصد به إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملته معاملته؛ لتضَمُّنه معناه واشتماله عليه، أو هو

---

(١) كتاب مصابيح المغاني في حروف المعاني للإمام ابن نور، حققه الباحث الدكتور جمال طلبه ونشره عدة نشرات عن دار زاهد القدسي بالقاهرة سنة ١٩٩٢م، ثم طبع في المدينة المنورة عن دار الفجر الإسلامية سنة ٢٠٠٤م.

(٢) هو الإمام محمد بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب، أبو عبد الله الشهير بابن نور الدين، ويعرف بالموزعي اليمني، كان مفسرا نحويا عالما بالأصول، له تيسير البيان لمعرفة أحكام القرآن، توفي في حدود العشرين من القرن التاسع الهجري. ينظر ترجمته في مقدمة تحقيق كتاب "مصابيح المغاني في حروف المعاني" ص ٧-٩.

(٣) همع الهوامع، للسيوطى، ٢/٣٧٨- ٣٧٩.

(٤) انظر: مسالك القول ٩٦ – ٩٨.

إشراب فعل أو مشتق أو مصدر معنى فعل آخر أو مشتق آخر أو مصدر آخر ليجري مجراه في التعدية والمعنى مع إرادة معنى التضمين، والغرض منه إعطاء مجموع المعنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنىً واحد.

والتضمين في الحروف من المجاز اللغوي، لأنَّ اللفظ لم يوضع للحقيقة والمجاز معاً، والجمع بينهما مجاز خاص يعرف بالتضمين، وهو على وجه الخصوص بتضمين حرفٍ أو أداة معنى حرف أو أداة أخرى، وكثير من الحروف تتناوب في معناها وتتضمن معاني حروف أخر، وهو ضرب من البلاغة والتوسع في المعنى(١).

وقد أوضح ابن نور الدين ذلك بقوله: "إن الحروف جاءت لمعان في غيرها لا في نفسها، ولكل شيء منها معان مخصوصة موضوعة لها، ولا شك أن معاني الحروف والأفعال تستفاد من مقاصد الكلام وموارد الخطاب وتركيب الألفاظ.

فإذا رأينا العرب قد استعملوا ذلك في معنى لم يوضع له في بعض التراكيب، علمنا أن اللغة قد وردت باستعمال ذلك، وأنه جائز في لسان العرب وأنهم قد تجوَّزوا به عن موضوعه"(٢).

وضرب أمثلة لذلك بقوله: "والدليل على ما قلته، صنيعهم الذي تعجب منه، فتارة جعلوا معنى التخيير والإباحة في صيغة الفعل، لأجل (أو) وتارة جعلوا (أو) بمعنى التخيير والإباحة؛ لأجل موارد الخطاب ومقاصد الكلام، كذلك فعلوه في الهمزة فقالوا: تأتي الهمزة للتسوية والاستفهام ولما تكلموا عن (أم) المعادلة، نسبوا تلك الإفادة إليها، وغير ذلك من تركيبات اللغة"(٣).

ويذهب ابن نور الدين إلى عدم القول بالتوسع في المجاز إلا بدليل من اللسان العربي والاستعمال في ذلك، فقال: "ونكتة الأمر أنَّ هذه الحروف منها ما هو مختص بمعنى واحد وُضِعَ له، ومنها ما هو مشترك بين معنيين وثلاثة وأكثر، فتستعمل في ذلك على سبيل الحقيقة، وقد تستعمل في غير المعنى

(١) انظر: التضمين بين حروف المعاني، لشيماء شاكر المشهداني، دراسة في مجلة تكريت للعلوم الإنسانية – المجلد ٢٠ – العدد (١١) – ٢٠١٣، ص٣٣٩، ومدرسة الكوفة ٢٨٤، والخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للدكتور السيد رزق الطويل، ص١٩٥، وأتفق مع رؤيته أن التضمين أقرب إلى طبيعة اللغة، إذ كثيراً ما نرى الأدوات النحوية تتناول المعاني وخصوصاً حروف الجر، وأن ذلك أيسر من تحميل الفعل معنى فعل آخر يتجشم مع الحرف الذي تعلَّق به.

(٢) مصابيح المغانى ١٠٢.

(٣) مصابيح المغانى ١٠٣.

الموضوع له تَجَوُّزاً، كما استعملوا (ثُم) في موضع (الواو) وبالعكس. لكن لا يجوز أن تستعمل في ذلك المجاز إلاَّ بدليل من اللسان أنَّ العرب قد استعملوا ذلك في المجاز ولا يجوز أن تستعمل فيما لم يستعمله العرب؛ لأنَّ المعاني غير متناهية، ثم تعرف الحقيقة في ذلك من المجاز بكثرة الاستعمال"[١].

وتلك نظرة تتفق مع تطور اللغة واستعمال المتكلم لها، فمعيار الحقيقة والمجاز الاستعمال، فقد يكون الاستعمال قليلاً في ذلك المعنى، فيكون مجازاً عند بعضهم، وبعضهم تناوله على معناه الأصلي.

وقد ذهب الكوفيون إلى تناوب الحروف وتعاقبها بعضها مكان بعض، أي أنَّ الحرف يأتي بمعنى حرف آخر لتقارب معنى الحرفين[٢].

ومن المُعْرِبين الذين قالوا بتعاقب الحروف: أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن والأخفش في معاني القرآن، والفراء في كتابه معاني القرآن وابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن حيث عقد باباً سَمَّاه "باب دخول بعض حروف الصفات مكان بعض".

وعقد الباقولى في كتابه جواهر القرآن باباً لما جاء من التنزيل من الحروف التي أقيم بعضها مقام بعض، قال: "وهذا الباب يتلقاه الناس معسولاً ساذجاً من الصنعة، وما أبعد الصواب عنهم وأوقفهم دونه، وذلك أنهم يقولون: إنَّ (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ أي، مع الله، وقال تعالى: ﴿ولا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾، أي: مع أموالكم، ويقولون (في) بمعنى (على) ويحتجون بقوله تعالى: ﴿ولأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ وهذا في الحقيقة من باب الحمل على المعنى"[٣].

وشرط الطبرى لتعاقب الحرفين تقارب معناهما، وأمَّا إذا اختلف معناهما فلا يصحُّ المعاقبة بينهما، فهو يرى "أنَّ لكل حرف من حروف المعاني وجهاً هو به أولى من غيره، فلا يصح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلاَّ بحجة يجب التسليم بها"[٤].

وقد اهتم علماء البلاغة – من النحويين والمفسِّرين – ببيان المخالفة وكشف أسرار بلاغية لبعض هذه الحروف في آيات بيِّنات كان غرضهم بيان إعجاز القرآن الكريم، فقد انفردوا بالإشارة إلى لطائف

(١) مصابيح المغانى ١٠٣.
(٢) انظر الحروف العاملة في القرآن الكريم ١٩٣.
(٣) جواهر القرآن للباقولي ٨٠٦/٣.
(٤) تفسير الطبري ٨٩٩/١.

الحروف وسر استخدامها وبيان فائدتها[١].

فخلاصة القول إنه إذا كان البصريون يمنعون إنابة بعض الحروف الجارة عن بعض قياساً، لأنه كما لا تنوب حروف الجزم والنصب بعضها عن بعض، وما أوهم من ذلك محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فإن الكوفيين يجوزون نيابة الحروف بعضها عن بعض قياساً[٢]، وقد تابع ابن نور الدين في ذلك ابن هشام في رؤية الكوفيين وأن مذهبهم أقل تعسفاً[٣].

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي الذي يعنى بوصف الظاهرة المدروسة ومحاولة تفسيرها، وقد تناولت سبع عشرة قضية في تناوب معاني الحروف التي برز رأي ابن نور الدين فيها على النحو الآتي:

١- القضية الأولى: هل تأتى (إلاَّ) عاطفة بمنزلة الواو في الجمع والتشريك؟

٢- القضية الثانية: هل تأتي (إنْ) الشرطية بمعنى (إذْ)؟

٣- القضية الثالثة: (إنْ) الواقعة بعد (ما): هل تأتي بمعنى (ما) أم تكون زائدة؟

٤- القضية الرابعة: هل تأتي (أو) بمعنى (الواو) وبمعنى (بل)؟

٥- القضية الخامسة: هل تأتي (الباء) للتبعيض؟

٦- القضية السادسة: هل تأتي (الباء) بمعنى (عن) أي: للمجاوزة؟

٧- القضية السابعة: هل تأتي (على) بمعنى (فى) أي: للظرفية؟

٨- القضية الثامنة: هل تأتي (عن) بمعنى (بعد)؟

٩- القضية التاسعة: هل تأتي (عن) بمعنى (فى)؟

١٠- القضية العاشرة: هل تأتي (عن) بمعنى (على)؟

١١- القضية الحادية عشرة: هل تأتي (من) الجارة لإفادة الظرفية، أي: بمعنى (في)؟

---

(١) انظر: معترك الأقران ٤/١، والحروف العاملة في القرآن الكريم ١٩٦.

(٢) المغنى ١٠٣، ومصابيح المغانى ١٠٢، وهمع الهوامع ٣٧٩/٢.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣١٦/٢، والمغنى ١٠٣، ومصابيح المغانى ١٠٣.

* وقد أخذ المجمع اللغوي المصري بمذهب منتخب من المذهبين في التضمين ونيابة الحروف بعضها عن بعض، فأخذ عن البصريين: أنَّ التضمين في الأفعال دون الحروف وعن الكوفيين أنَّ التضمين قياسٌ ويوُصي المجمع ألاَّ يُلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي، انظر: مدرسة الكوفة ٢٨٤، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص٦.

١٢- القضية الثانية عشرة: هل تأتي (من) للاستعلاء، أي: بمعنى (على)؟
١٣- القضية الثالثة عشر: هل تأتي (من) الجارة لبدء الغاية في الزمان؟
١٤- القضية الرابعة عشر: هل تأتي (اللام) للصيرورة والمعاقبة.
١٥- القضية الخامسة عشر: هل تأتي (لعل) للاستفهام؟
١٦- القضية السادسة عشر، هل تقع (الواو) العاطفة زائدة؟
١٧- القضية السابعة عشر: هل يعطف (بلكن) بعد الإيجاب؟

ثم ختمت هذه القضايا في تناوب معاني الحروف بذكر بعض من المعاني التي تفرَّر بها الإمام ابن نور الدين عن مؤلفي كتب حروف المعاني، ثم أنهيت البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج التي خرج بها البحث، مردفة بالمراجع التي عليها. وعلى الله قصد السبيل.

[١] القضية الأولى:

*** هل تأتي (إلاَّ) عاطفة بمنزلة (الواو) في الجمع والتشريك؟**

ذهب البصريون إلى أنَّ (إلاَّ) لا تكون بمعنى (الواو)؛ لأنها للاستثناء والاستثناء يقتضى إخراج الثاني من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول، فامتنع أنْ يكون أحدهما بمعنى الآخر[١]، فالأصل أن ينفرد كل حرفٍ بمعنى، ولا يقع حرف بمعنيين، لِما في ذلك من الاشتراك المُلْبِس، وما صَحَّ عن العرب يقتصر عليه ولا يُقَاس، كما أنَّ (إلاَّ) بمعنى الواو من قبيل الأضداد؛ لأنَّ موضوع (إلاَّ) مخالفة ما بعدها لما قبلها، والواو تشرك ما بعدها بما قبلها، وهذا هو حقيقة التضاد، والأصل عدمه"[٢].

وذهب الفراء والكوفيون والأخفش وأبو عبيدة إلى أنها تكون بمعنى الواو في الجمع والتشريك[٣]، واستشهدوا وبقول الشاعر:

وأرَى لها داراً بأغْدِرَةِ السِّيدان لَمْ يُدْرَسْ لها رَسْمُ

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٩/١.
(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبرى ٤٠٣.
(٣) مصابيح المغانى ٧٣، ومعانى القرآن للأخفش ١٥٢/٢.

إلاَّ رماداً هامداً دفَعَتْ عنه الرِّياحُ خوالدٌ سُحُمُ[١]

يريد: أرى لها داراً ورماداً.

وجعلوا منه قوله تعالى: ژ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ژ (البقرة: ١٥٠)، وقوله تعالى: ژ إِنِّي لا يَخَافُ لَدَيَّ المُرْسَلُونَ * إلاَّ مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (النمل: ١٠ – ١١).

وتأوَّله الجمهور على الاستثناء المنقطع"[٢].

فالبصريون تَأَوَّلوا الآية: استثناء منقطعاً، والمعنى: (لكن) الذين ظلموا فـ (إلاَّ) بمعنى (لكن)، والاستثناء المنقطع كثير في القرآن[٣].

[٢] القضية الثانية: هل تأتي (إنْ) الشرطية بمعنى (إذْ)؟

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنْ) قد تكون بمعنى (إذْ)؛ لوقوعها كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب، لقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾ (البقرة: ٢٣)، أي: و(إذْ) كنتم في رَيْب.

وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ (الفتح:٢٧)، وجاء في الحديث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حين دخل المقابر "سلامٌ عليكم أهل دار قوم مؤمنين وإنَّا إن شاء الله بكم لاحقون".

أي: (إذْ)؛ لأنه لا يجوز الشَّكُّ في اللُّحوق بهم[٤].

وقد عرض ابن نور الدين لهذه المسألة في توجيهه لقول الفرزدق:

أتغضبُ (أنْ) أُذَنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا جَهاراً ولم تَغضَبْ لِقَتْل ابن خازِمِ[٥]

وأنَّ البيت يروي بكسر الهمزة، ويكون بمعنى (إذ) على قول الكوفيين إنَّ أُذَنى قُتَيْبَةَ حُزَّتا في ما

---

(١) البيتان للمخبل السعدي في المفضليات ١١٣ – ١١٤ وبلا نسبة في معاني القرآن للأخفش ١٥٢١١ وخزانة الأدب ٥٣٦/٤.

(٢) مصابيح المغانى ٧٣.

(٣) انظر: ائتلاف النصرة ١٧٥ والتبيين، للعكبرى ٤٠٣ – ٤٠٥.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٨٨، حـ٦٣٢/٢ – ٦٣٣ وائتلاف النصرة ١٥٤ – ١٥٥، والأزهية ٧١.

(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ٣١٦/٢، والكتاب ١٦١/٣، والأزهية ٧٣، والخزانة ٢٠١٤ و ٧٨/٩، ٢٨٠، ٨١ والدرر ٣٠/٢ – ٣١، وشرح شواهد المغنى ٨٦/١، ومراتب النحويين ٣٦، وبلا نسبه في الجنى الدانى ٢٢٤ وجواهر الأدب ٢٠٤.

* والشاهد فيه قوله (أتغضب، أنّ) أذنا (قتيبة) حيث جاءت (أن) بمعنى (إذ).

مضَى، أو على إقامة السبب مقام المسبّب والأصل: أتغضب أنْ أفتخر بسبب حَزِّه أذنى. ثم عقب بقوله: "فتنبَّه إذ الحَزُّ سَبَبُ الافتخار، الذي هو سبب للغضب"[١]؛ فالبصريون يرون أنَّ (إنْ) لا تكون بمعنى (إذ)؛ لأنَّ الأصل في (إنْ) الشرطية، وفي (إذْ) الظرفية، والأصلُ في كل حرفٍ أنْ يدُلَّ على ما وُضِعَ له حُجَّةٌ، ومَنْ عَدَل عن الأصل بَقِىَ مُرْتَهِناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم على ما ذهبوا إليه، وما استشهدوا به لا حجة لهم فيه، ولا دليل لهم على ما ذهبوا إليه، وما استشهدوا به لا حجة لهم فيه، لأنَّ (إنْ) فيه شرطية، وقد تستعمل العرب الشرط مع عدم الشكِّ جرياً على العادة في إخراج الكلام مخرج الشكِّ، وإن لم يكن ثَمَّ شَكٌّ.

وقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ المَسْجِدَ الحَرَامَ إن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ (الفتح:٢٧) يحتمل أنه استثناء وقع على دخولهم آمنين، ووقع على وجه التأديب للعباد ليتأبوا بذلك، وهو الجواب عن قوله – صلى الله عليه وسلم –" وإنَّا– إن شاء الله عن قريب بكم لاحقون"، لأنه لمَّا أدَّبه الحقُ تعالى بقوله: ﴿ولا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا* إلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾(الكهف:٢٣– ٢٤). تمسَّك بالأدب وأحال على المشيئة فقال: وإنا – إن شاء الله – بكم لاحقون[٢].

وقال الخليل والمبرد: الصواب فتح الهمزة، أى: لأنَّ أَذَنا، وقد ورد الشاهد في الكتاب بكسر (إنْ)، وعَلَّل ذلك سيبويه بقوله: "وسألت الخليل عن قول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنَا قُتَيبةَ حُزَّتا جَهاراً ولم تَغْضَبْ لِقَتْل ابن خازِمِ

فقال: لأنه قَبُحَ أنْ تفصل بين (أنْ) والفعل، كما قَبُحَ أن يفصل بين (كى) والفعل، فلمَّا قَبُحَ ذلك ولَمْ يَجُزْ، حُمِل على (إنْ)؛ لأنه قد تُقدَّم فيها الأسماء قبل الأفعال"[٣].

وقد خَرَّج الأستاذ عبد السلام هارون الشاهد بكسر (إنْ) وحملها على معنى الشرط؛ لتقديمه الاسم على الفعل الماضي، ولو فتح (أنْ) لم يحسن لأنها موصولة بالفعل فيقبح فيها الفصل[٤].

واعترض المبرِّد على إنشاد البيت بالكسر، وألزم الفتح؛ لأنَّ الكسر يوجب أنَّ أُذُنَىْ قُتَيْبة لم تُحَز

(١) مصابيح المغانى ١٢٤ – ١٢٥، والدرر ٣٠/٢ – ٣١.
(٢) انظر: الإنصاف ٦٣٥/٢، وائتلاف النصرة ١٥٥.
(٣) الكتاب: ١٦١/٣ – ١٦٢.
(٤) هامش الكتاب ١٦٢/٣، تعقيب الأستاذ عبد السلام هارون.

بعد والفرزدق لم يقل هذا إلاَّ بعد قتله وحَزّ أذنيه[١].

وحجة سيبويه أنَّ لفظ الشرط قد يقع لما هو في معنى الماضي كما في قوله:

إنْ يَقْتُلوكَ فقد هَتَكْتَ حِجابهم بقُتَيْبة بن الحارث بن شهاب

وقد ردَّ ابن نور الدين على رأى ابن هشام بقوله: "والصواب أنها في ذلك كله مصدرية، وقبلها لام الصِلّة مُقدَّرة"، فقال: " وكأنه اعتقد أنهم يخالفونه في هذا المعنى، وليس كذلك، فإنَّ قولهم بمعنى (إذْ) المراد به التي للتعليل وقد صَرَّح بذلك من نقل مقالتهم، وهو أبو الحسن الهروى، فقال: (إنْ) تكون بمعنى (إذْ) وإن شئت بمعنى (لأنْ) وإن شئت بمعنى: (من أجل)"[٢].

وذكر من الآيات جُملاً متعددة، والمعنى متفق بلا خلاف، فلتتنبه لهذا فإنه حسنٌ جَيد"[٣]، وهو يعنى المعنى السابع، كونها بمعنى (لئلا).

* نخلص من رأى ابن نور الدين ومخالفته لابن هشام ورَدِّه عليه أنه يتوافق مع رأى الكوفيين في مجئ (إنْ) المخففة بمعنى (إذ) وأنه يراد بها التعليل وليست الظرفية.

***

[٣] القضية الثالثة: (إنْ) الواقعة بعد (ما) هل تأتي بمعنى (ما) أم تكون زائدة؟

ذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنْ) الواقعة بعد (ما) نحو: ما إنْ رُيدٌ قائمٌ بمعنى (ما)؛ لأنها قد تجئ بمعناها كثيراً. وذهب البصريون إلى أنَّها زائدة، دخولها كخروجها، ولا تكون بمعنى (ما) إلاَّ في غير هذا الموضع[٤]. وقد ارتضى ابن نور الدين مذهب البصريين، وذهب إلى أنَّ من معانيها أنْ تكون زائدة للتوكيد، كقول الشاعر:

فما إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكن منايانا ودَوْلَةُ آخَرِينا[٥]

---

(١) المغنى ٥٥.

(٢) الأزهية ٧١.

(٣) مصابيح المغانى ١٢٥ – ١٢٦.

(٤) انظر: الإنصاف، المسألة ٨٩، حـ٦٣٦/٢ وائتلاف النصرة ١٦٦.

(٥) البيت لفروة ين مُسَيك في الأزهية ٥١، والجنى الدانى ٣٢٧، وشرح أبيات سيبويه ١٠٦/٢، وشرح شواهد المغنى ٨١/١، وللكميت في شرح المفصل ١٢٩/٨.

* الشاهد فيه: قوله: (فما إنْ طبنا جبن) حيث زيدت (إنْ) بعد (ما) توكيداً فكفتها عن العمل.

أى: فما عادتنا، وهو قول سيبويه[١].

وقال النابغة:

ما إنْ أتيت بشيء أنت تكرهه إذنْ فلا رَفَعَتْ سَوْطى إِلَىَّ يَدى[٢]

وقال امرؤ القيس:

حَلَفْتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجرٍ لَنَاموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالِي[٣]

فهي على قول الكوفيين مؤكدة غير كافة على لغة أهل الحجاز.

وقد مال الدكتور السيد رزق الطويل إلى تأييد مذهب الكوفيين، فقال: إنَّ رأى الكوفيين بصفة عامة أمثل بكثير من قول البصريين بالزيادة، ولا شَكَّ أنَّ لوجود (إنْ) معنى معيناً تضيفه الجملة، والقول بالزيادة لا ينبغي أن تعوَّل عليها كثيراً"[٤]، ثم عرض لرأى الدكتور إبراهيم أنيس بنفي النفي في اللغات السامية وغيرها بقوله" لهذا كله أصبحت الآن أرجح أنه قد أتى على اللغة العربية طور لغوى شاعت فيه ظاهرة نفي النفي لمجرد تأكيد النفي، وأنَّ العربي القديم لم يَصِرْ إلى هذا إلاَّ لحرصه على إظهار معنى النفي وتوضيحه لاستصغاره الأداة التي كانت مجرد (إلا) أو (ما) أو (إنْ) وفي كل هذه الأدوات الثلاث تركب الأداة من مقطع معين أساسه الصوت؛ اللام أو الميم أو النون"[٥].

فهذا تحليل لغوي معاصر لنفي النفي، وهو يلتقي مع الكوفيين ولئن عجز بعض النحاة عن تفسير بعض أدوات النفى، فأرى أن نحاة الكوفة قد وفقوا إلى حدٍ ما في ذلك.

***

(١) الكتاب: ١٥٣/٣.

(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٥ والأزهية ٥٢، والخزانة ٧٣/٥.

* والشاهد فيه قوله: (ما إنْ أتيت) حيث جاءت (إنْ) زائدة للتوكيد بعد (ما) وكفتها

(٣) مصابيح المغانى ١١٧.

* والبيت لامرئ القيس في ديوانه ٣٢ والأزهية ٥٢، والجنى الدانى ١٣٥، وسر الصناعة، ٣٧٤/١، ٣٩٣، ٤٠٢، وشرح شواهد المغنى ٣٤١/١، ٣٩٤، وشرح المفصل ٢٠/٩، ٩٧.

(٤) الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢٣٤ – ٢٣٥.

(٥) انظر: من أسرار العربية ٢٣٥، والخلاف بين النحويين ٢٣٥.

[٤] القضية الرابعة: هل تأتي (أو) بمعنى (الواو) وبمعنى (بل):

اختلف النحاة في (أو) تكون بمعنى (الواو) و(بل):

فأجاز الكوفيون أنْ تكون بمعنى (الواو) وبمعنى (بل) لمجيئه كثيراً[١].

وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى (الواو) ولا بمعنى (بل)، وحجة الكوفيون السماع؛ لوروده كثيراً في كتاب الله وكلام العرب.

أمَّا البصريون فاحتجوا بأن "الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف (الواو). و(بل)؛ لأنَّ (الواو) معناها الجمع بين الشيئين و(بل) معناها: الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدلُّ على معنى حرف آخر، وتمسَّكوا بالأصل، ومَنْ تمسَّك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ولا دليل للكوفيين يدلُّ على صِحَّة ما ادَّعوه[٢].

وذكر السيوطي أنَّ الكوفية والأخفش والجرمى والأزهري وابن مالك عدُّوا (أو) بمعنى (الواو)، أي: لمطلق الجمع، وأضاف أنَّ من أحسن شواهده ما ذكره ابن مالك حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم "اسْكُنْ حِرَا فما عليك إلاَّ نَبِيٌّ أو صديق أو شهيد"[٣].

وقد عرض ابن نور الدين لمذهب الكوفيين في أنَّ من معاني (أو): الجمع المطلق، قاله الكوفيون والأخفش والجرمى، واحتجوا بجملة من الأبيات ذكر منها قول الشاعر:

وقد زعمت ليلى بأنِّى فاجرٌ لنفسى تُقَاها أو عليها فُجورُها[٤]

وقال آخر:

وكان سِيَّان ألاَّ يَسْرَحوا نعماً أو يسرحوه بها واغْبَرَّت السُّوحُ[٥]

---

(١) انظر: الإنصاف، المسألة ٦٧، حـ٤٧٨/٢، وائتلاف النصرة ١٤٨.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٨٠/٢ – ٤٨١، وائتلاف النصرة ١٤٩.

(٣) همع الهوامع ١٧٤/٣.

(٤) البيت لتوبة بن الحمير في الأزهية ١١٤، وأمالى المرتضى ٥٧/٢، والخزانة ٦٨/١١، وشرح شواهد المغنى ١٩٤/١، والمغنى ٨٨.

* والشاهد فيه قوله: (أو عليها) حيث جاءت (أو) لمطلق الجمع.

(٥) البيت لأبى ذؤيب الهذلى في شرح أشعار الهذليين ١٢٢، والخزانة ١٣٤/٥، ١٣٧، ١٣٨، واللسان (سوا) وبلا نسبة في الخصائص ٣٤٨/١ و ٤٦٥/٢، ورصف المبانى ٢١٤، والمغنى ٨٩.

يعنى: الجدب.

والشاهد فيه مجىء (أو) بمعنى (الواو).

وقال النابغة:

فقالت: ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا أَوْ نصْفَهُ فَقَدِ[١]

ويقويه أنه يُرْوَى: ونصفه فَقَدِ. والشاهد فيه: مجىء (أو) بمعنى (الواو). وقال جرير:

أَثَعْلَبة الفوارس أو رِياحَا عَدَلت بهم طُهَيَّة والخِشَابا[٢]

أى: أعدلت هذين بهذين، وهما قبيلتان. وقال ابن أحمر:

ألا فَالْبِثَا شهرين أو نصف ثالثٍ إلى ذاكما ما غَيَّبتنى غَيَابِيا[٣]

يريد: البثا شهرين أو نصف الثالث، لأنَّ لَبْث نصف الثالث لا يكون إلاَّ بعد شهرين.

وذكر الزجاجي أنَّ (أو) تجىء في شواذ الشعر بمعنى الواو، كقول الشاعر:

وقد زعمت ليلى بأنِّى فاجرٌ لنفسى تُقَاها أو عليها فجورُها

وكقول الآخر:

نالَ الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى رَبَّه موسى على قَدَرِ[٤]

ويرى الكوفيون أو بعضهم جواز ذلك[٥]. أما المالقى فذكر أنَّ مجيئها بمعنى الواو قليل لا يقاس عليه[٦].

كما استشهد ابن نور الدين على أنَّ من معاني (أو) الإضراب مطلقاً وهو قول الكوفيين وأبى على وأبى الفتح وابن برْهان، وقد احتجوا بقول جرير:

مــاذا تــرى فــي عيــالٍ قــد بَرَمْــتُ بهــم لـــــم أُحْـــــصِ عُـــــدَّتهم إلاَّ بِعَـــــدادِ

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٤، والأزهية ١١٤، والأغانى ٣١/١١.

(٢) البيت لجرير في ديوانه ٨١٤، والأزهية ١١٤، والخزانة ٦٩/١١، والكتاب ١٠٢/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢٨٨/١، وشرح التصريح ٣٠٠/١، والمقاصد النحوية ٥٣٣/٢.

(٣) البيت لابن أحمر في ديوانه ١٧١، والأزهية ١١٥، والخزانة ٩/٥، وبلا نسبة في المحتسب ٢٢٧/٢.

(٤) انظر: معانى الحروف، للزجاجى ٧٩، والجنى الدانى ٢٣، والإنصاف ٤٧٨/٢.

(٥) انظر: الجنى الدانى ٢٣، والإنصاف ٤٧٨/٢.

(٦) انظر: رصف المبانى، للمالقى ٢١٢.

كـــــانوا ثمـــــانين أو زادوا ثمانيـــــة لـــــولا رَجُـــــاؤك قَـــــد قَتَّلْـــــتُ أولادى[١]

وبقول الآخر:

بَدَتْ مثل قرن الشمس في رَوْنَق الضُّحَى وَصُورَتها أو أَنْتِ في العين أَمْلَحُ

ورفض البصريون هذا المعنى إذ قدَّروا (أو أنت في) بـ (أم أنت فى) وإن كانت (أو أنت) فهي للشك، وليس بمعنى (بل)[٢].

وقد أجاز سيبويه الإضراب (كبل) بشرطين:

أحدهما: تقدُّم نفى أو نهى

والثاني: إعادة العامل نحو: ما قام زيد، أو ما قام عمرو، ولاَ يقُم زيدٌ أو لا يَقُمْ عمرو، نقله عنه ابن عصفور[٣].

واختلفوا في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافات: ١٤٧) فكان الفراء يقول: بل يزيدون. وقال بعض الكوفية في الآية: (أو) بمعنى الواو)[٤]. وذهب الرماني إلى أنَّ في الآية خمسة أقوال: ثلاثة منها للبصريين:

* **أحدها:** قول سيبويه، وهو أنَّ (أو) هاهنا للتخيير.

والمعنى: إذا رآهم الرَّائى منكم يُخَيَّر في أنْ يقول: هم مائة ألف أو يزيدون.

* **والثاني:** حكاه الصيمرى عنهم، وهو أنَّ (أو) ها هنا لأحد الأمرين على الإبهام، وهو أصل (أو).

* **والثالث:** ذكره ابن جنىَّ، وهو أنَّ (أو) ها هنا للشَّكَّ، والمعنى: أنَّ الرَّائى إذا رآهم شَكَّ في عُدَّتهم لكثرتهم.

وأمَّا أهل الكوفة: فذهب قوم منهم إلى أنَّ (أو) بمعنى (الواو) وكذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُ

---

(١) البيتان لجرير في ديوانه ٧٤٥، وجواهر الأدب ٢١٧، وشرح شواهد المغنى ٢٠١/١، والمقاصد النحوية ١١٤/٤.

* والشاهد قوله: (أو زادوا) حيث جاءت (أو) بمعنى (بل).

(٢) البيت لذى الرُّمَّة في ديوانه ١٨٥، والأزهية ٢١، والخصائص ٤٥٨/٢، والإنصاف ٤٨١/٢.

(٢) الإنصاف ٤٨١/٢.

(٣) مصابيح المغانى ٩٧.

(٤) مصابيح المغانى ٩٨ – ٩٩، وفي معانى الفراء ٣٩٣/٢ (أو) ها هنا بمعنى (بل) كذلك في التفسير في صحته في العربية. وفي تفسير ابن كثير ٢٤/٤ (أو يزيدون) قال ابن عباس في رواية عنه: بل يزيدون، وكانوا مائة وثلاثين ألفاً وبضعة وثلاثين ألفاً والله أعلم.

يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾، زعموا أنَّ معناه: لعلَّه يتذكَّر، ويخشى. ومثله: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ (المرسلات: ٦).

وقال آخرون منهم: (أو) ها هنا بمعنى (بل)، والمعنى: بل يزيدون ولا يجوز ذلك عند البصريين"[١].

[٥] القضية الخامسة: هل تأتي الباء للتبعيض:

قال الجوهرى: "بعض الشيء: واحد أبعاضه، وقد بَعَّضْتُه"[٢].

تساؤل اختلف النحاة في الإجابة عنه، فقد رَدَّ كثيرٌ من المحققين سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق، كما ذكر سيبويه، يقول: "وباء الجرِّ إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجتُ بزيدٍ، ودخلتُ به، وضربتُه بالسَّوْطِ: أَلْزَقْتَ ضَرْبَك إيَّاهُ بالسَّوْط. فما اتَّسَعَ من هذا في الكلام فهذا أصلهُ"[٣].

وذكر المالقى: أن الباء للإلصاق، والتبعيض مجازٌ فيها[٤]. وقد استبعد بعضهم ذلك، وقال: الصحيح التنويع، وما تقدَّم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجرِّ هو جارٍ على مذهب الكوفيين، ووافقهم الأصمعىّ والفارسىّ[٥] وابن مالك وغيرهم[٦]: أنها قد ترِدُ للتبعيض استدلالاً بقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾(الإنسان:٦) ، وقوله تعالى: ﴿وامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾.

"ومذهب البصريين إبقاء الحرف على موضوعه الأول، إمَّا بتأويل يقبله اللفظ، أو تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدَّى بذلك الحرف وما لا يمكن فيه ذلك، فهو وضع أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ.

فالباء عند البصريين لا ترد وللتبعيض، وكل موضع قيل فيه: إنه للتبعيض، فإنها فيه للإلصاق تمسكاً بالأصل.

وقد أجاب ابن نور الدين عن هذا التساؤل مؤيداً رأى الكوفيين في موافقة الباء معنى (من)، وهو ما يُعَبَّر عنه بالتبعيض. قال ابن نور الدين: "من معانى الباء: التبعيض كـ (منْ) أثبت ذلك الأصمعى

(١) معانى الحروف، للرمانى ٧٨.
(٢) الصحاح (بعض) ١٠٦٦/٣.
(٣) الكتاب: ٢١٧/٤.
(٤) انظر: رصف المبانى ٢٢٢.
(٥) في جواهر الأدب ٤٨ ، "ويعزى إلى الفارسىّ أنها بمعنى (من). قال أبو حيان: وهو مذهب كوفى، وتبعه عليه الأصمعى".
(٦)انظر: همع الهوامع ٣٣٧/٢، والأزهية ٢٩٤، والجنى الدانى ٤٣، وذهب إلى ذلك ابن هشام في أوضح المسالك ١٣٦/٢.

والفارسي وابن فارس وابن مالك، قيل: والكوفيون، وجعلوا منه قوله تعالى:﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ (الإنسان:٦).

قال عنترة:

شَرِبَتْ بِمَاءِ الدُّحْرُضيْن فأَصْبَحَتْ زَوْرَاءَ تَنْفِضُ عن حَياضِ الدَّيْلِمِ[١]

وقال آخر:

شَرِبْن بماء البحر ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نِئِيجُ[٢]

وقال عمر بن أبى ربيعة:

فَلثَمْتُ فاهَا أخِذاً بقُرُونها شَرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ[٣]

وقيل: ومنه قوله تعالى: ﴿**و ا مْـسَحُو ا بِـرُءُ وسِكُمْ**﴾. (المائدة: ٦).

وقيل: إنها باء الاستعانة، فإنَّ (مَسَحَ) يتعدى إلى مفعول، وهو المُزَال عنه، وإلى الآخر بحرف الجر، وهو المزيل، فحذف الأولى والأصل: وامسحوا أيديكم برءوسكم، فلم يقع المسحُ المأمورُ به على الرأس حتى يجب استيعابه، بل على اليد، وجعل الرأسَ آلةً، فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له، بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد[٤].

ولم ترد باء التبعيض عند مثبتيها إلاَّ مع الفعل المتعدى[٥].

---

(١) البيت لعنترة العبسى في ديوانه ٢٠١، وأدب الكاتب ٣٤٠، وسر الصناعة ١٣٤/١ والأزهية ٢٨٣، والمحتسب ٨٩/٢.

* والشاهد فيه قوله: (شربت بماء الدحرضين) حيث جاءت (الباء) بمعنى (من) يريد: شربت من ماء الدحرضين.

(٢) البيت لأبى ذؤيب الهذلى في ديوانه ٥١، وروايته:

تَرَوَّتْ بماء البحر ثم تَنَصَّبتْ على حبشيات لهن نئيجُ

وبلا نسبة في الصاحبى ٢٧٧، وأدب الكاتب ٣٣٩، وآمالى الشجرى ٢٧٠/٢.

وقال ابن جنى في سر الصناعة ١٣٥/١، الباء فيه زائدة. إنما معناه: شربن ماء البحر هذا هو الظاهر من الحال والعدول عنه تعسف وقال بعضهم معناه من ماء البحر فأوقع الباء موقع من

(٣) مصابيح المغانى ٢٤١، والبيت لعمر بن أبي ربيعة وملحق ديوانه ٤٨٨، والجمهرة ١١٣٣ ، ولجميل بثينة في ملحق ديوانه ٢٣٥، ولجميل أو لعمر أو لعبيد في شرح شواهد المغنى ٣٢٠/١، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٢٠٨، والجنى الدانى ٤٤.

* والشاهد فيه قوله (بقرونها) حيث جاءت الباء للتبعيض.

(٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٢١/٢.

(٥) انظر: موسوعة الحروف ١٨٥، والأزهية ٢٦٧ والأمالى الشجرية ٢٧٠/٢.

وقد أنكر قوم منهم ابن جنى – ورود الباء للتبعيض، يقول: "فأمَّا ما يحكيه أصاب الشافعى – رحمه الله – من أنَّ الباء للتبعيض، فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت"[١].

وقد تأوَّلوا ما استدلَ بهم مثبتو ذلك على التضمين، قال ابن مالك: والأجود تضمين (شَرِبْنَ) معنى (رَوِينَ) [٢]. وقيل: المعنى يشرب بها الخمر، كما تقول شربت الماء بالعسل وهذا قول الزمخشرى، والمعنى: يشرب بها عباد الله الخمر، فجعلها للمصاحبة[٣].

وذكر الباقولى الآراء في معاني الباء في الآية :﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ (الإنسان:٦)، فقيل: بأنها زائدة، وقيل: بل هي بمعنى (مِنْ)، وقيل: بل هي محمولة على المعنى، أى: يُرْوى بها ويُنْتَفَعُ، وقيل: شربن بالعين حقيقة، ومن العين، والعيُن مجازاً لأنَّ العين اسمٌ للموضع الذي ينبع منه الماء، فهو كقولك: شربت بمكان كذا، ولهذا يقال: ماء العين، وماء السلسبيل، ثم تُوُسِّعَ واجْتُزِئَ باسم العين عن الماء لمَّا كان لا يُسَمَّى المكان عيناً إلا ينبوع الماء منه، عيناً: أى ماء عين، أى يشربون من كأسٍ موصوفة بهذا: ماء عين"[٤].

***

[٦] القضية السادسة: هل تأتي الباء بمعنى (عن) أى: للمجاوزة:

ذكر الإمام ابن نور الدين من معاني الباء: المجاوزة (كعن).

فقيل: تختص بالسؤال، كقوله تعالى: ﴿**سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ واقِعٍ**﴾ [٥] بدليل قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ**﴾ [٦] ، وكقول الشاعر، وهو علقمة بن عبدة:

فإن تسألونى بالنساء فإننى بصيرٌ بأدْوَاء النساءِ طبيبُ[٧].

(١) سر الصناعة: ١٣٩/١، والجنى الدانى ٤٤.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٣٧/٢.

(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٢١/٢، والأمالى الشجرية ٢٧٠/٢.

(٤) جواهر القرآن، للباقولى ٦٧٢/٢.

(٥) سورة المعارج، آية ١.

(٦) سورة الأحزاب، آية ٢٠.

(٧) البيت لعلقمة بن عَبَدَة في ديوانه ٣٥، والأزهية ٢٨٤، والجنى الدانى ٤١، وأدب لكاتب ٣٣٣ والمقاصد النحوية ١٦/٣ و ٥/٤، وهمع الهوامع ٣٣٨/٢، والآمالى الشجرية ٢٢١/٢، والدرر ١٠٥/٤، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٤٩، ورصف المباني ١٤٤.

وكقول عَنترة:

هلاَّ سَألْتِ الخَيْلَ يا بَنةَ مالكٍ إنْ كُنْتِ جاهلةً بما لم تعلمى[١]

أراد: عمَّا لا تعلمين. وكقول الجعدى:

سَألْتَني بأنُاسٍ هلكوا شَرِبَ الدَّهْرُ عليهم وأَكَل[٢]

وذكر السيوطى أنه "في اختصاصها بالسؤال خلاف، فقيل: تختص به، وظاهر كلام أبن حَيَّان أن الكوفية كلهم عليه"[٣].

وإن كان ابن نور الدين قد ذكر قول الكوفيين بأنها "لا تختص بالسؤال بدليل قوله تعالى: **"يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وبِأَيْمَانِهِم"** [٤] أى: وعن أيمانهم، كذا قال الأخفش[٥]. وقوله تعالى: ﴿**ويَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ**﴾ [٦]. وكقول النابغة:

كأنَّ رحلى وقد زال النهارَ بنا ثور الجليل على مستأنسٍ وَحَدِ[٧]

أى: وقد زال النهارُ عنَّا، يعني: غابت الشمس"[٨].

قال الأخفش: أمَّا كونها بمعنى (عن) بعد السؤال، فهو منقول عن الكوفيين، وتأوَله الشلوبين على أنَّ الباء في ذلك سببيه، أى: فاسأل به. وقال بعضهم: هو من باب التضمين، أى: فاعْتَنَّ به أو فَا هْتَم به"[٩].

---

* الشاهد فيه قوله (بالنساء) حيث جاءت الباء بمعنى (عن) وتختص في هذه الحالة بالسؤال عن الكوفيين.

(١) البيت لعنترة في ديوانه ٢٠٧، والأزهية ٢٨٤.

* الشاهد فيه قوله (بما لم تعلمى) يريد: عما لم تعلمى حيث جاءت الباء بمعنى (عن).

(٢) البيت للنابغة الجعدى في ديوانه ٩٢ و ٩٨، والأزهية ٢٨٥.

* الشاهد فيه قوله: (بأناس) حيث جاءت الباء بمعنى (من).

(٣) همع الهوامع ٣٣٨/٢.

(٤) سورة الحديد، آية ١٢

(٥) الجنى الدانى ٤٢.

(٦) سورة الفرقان، آية ٢٥.

(٧) البيت للنابغة الذبيانى في ديوانه ١٧ والأزهية ٢٨٥، والخصائص ٢٦٢/٢، وشرح المفصل ١٦/٦، والبحر المحيط ٣١/٨ ، والآمالى الشجرية ٢٧١/٢.

* والشاهد فيه قوله (بنا) حيث جاءت (الباء) بمعنى (عن).

(٨) مصابيح المغانى ١٤٠.

(٩) الجنى الدانى ٤٢، وحروف المعانى بين دقائق النحو ولطائف الفقه ٢١٠.

وأنكر البصريون مجيء الباء للمجاوزة، وحملوها مع السؤال على السببية، ورُدَّ بأنَّ الكلام حينئذ لا يفيد أنَّ المجرور هو المسئول عنه مع أنه المقصود[١]، وقد أوَّلوا الآية والبيت على أنَّ المعنى: اسأل بسببه خبيراً، وبسبب النساء لتعلموا حالهم".

قال ابن هشام: في التأويل الأول بُعْدٌ؛ لأن المجرور بالباء هو المسئول عنه، ولا يقتضي قولك: بسببه أنَّ المجرور هو المسئول عنه[٢].

***

[٧] القضية السابعة: هل تأتى (على) بمعنى (فى) أى: الظرفية:

ذكر النحاة من معانى (على): الظرفية كـ (فى)، وقال بذلك: الهروى[٣] وابن الشجرى[٤]، والمرادى[٥]، والسيوطى[٦]، وابن نور الدين[٧] في قوله: "من معاني (على): الظرفية كـ (فى) قال تعالى: ﴿**ودَخَلَ المَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا**﴾ (القصص: ١٥). أى في حين، وقال تعالى: ﴿**واتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ**﴾ (البقرة:١٠٢).

وقال المرادى: "وتَؤُوِّلت الآية على تضمين (تتلوا) معنى (تتقوَّل)" [٨]، وأضاف ابن نور الدين قول الأعشى:

وصلِّ على حين العَشِيَّات والضُّحَى ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا[٩]

وذكر ابن الشجرى أنهم "استعملوها مكان (فى)، يقولون:

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ٢٢١/٢، وهمع الهوامع ٢٣٨/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣٣٨/٢، ومغنى اللبيب ١٤٢.

(٣) الأزهية ٢٧٥.

(٤) الأمالى الشجرية ٢٦٨/٢.

(٥) الجنى الدانى ٤٧٧.

(٦) همع الهوامع ٣٥٥/٢.

(٧) مصابيح المغانى ١٩٧.

(٨) الجنى الدانى ٤٧٧.

(٩) البيت للأعشى في ديوانه ١٨٧، والأزهية ٢٧٥، وشرح التصريح ٢٠٨/٢.

أتيته على عهد فلان، أى: في عهده[١].

فـ (على) للاستعلاء على الحقيقة، وللمعاني الأخرى على المجاز الذي يحدده السياق، وهذه هي رؤية ابن نور الدين، وهي رؤية كوفية في غالبها.

***

[٨] القضية الثامنة: هل تأتي (عن) بمعنى (بعد)؟

وقد أجاب عنها الزَّبيدى بقوله: "مذهب البصريين أنَّ (عن) الخافضة لا تقع إلاَّ للمجاوزة فقط، وقال الكوفيون: إنها قد تجيء لمعان أُخَر غير المجاوزة[٢]، وهذا بَسْطٌ لهذه المسائل كما عرض لها ابن نور الدين في كتابه "مصابيح المغانى في حروف المعاني" في ضوء آراء النحاة، ونبيِّن رأيه فيها، فقال عن المسألة الأولى: "(عن) تكون بمعنى بعد: لأنها تقاربها في المعنى كقوله تعالى: **"يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ"** (المائدة:١٣) بدليل قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ (المائدة: ٤١) وكقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ (الانشقاق:١٩) أى: حالة بعد حالة، وكقول الحارث بن عباد:

قَرِّبَا مَرْبِطَ النَّعَامة مِنِّى لَقِحَتْ حَرْبُ وائلٍ عن حِيَالِ[٣]

أى: بعد حال.

وكقول العجاج:

*** ومنهل وردته عن منهلِ***[٤]

وقيل منه قول امرئ القيس:

وتُضْحِى فتيت المسك فوق فراشها نئوم الضُّحى لم تنتطق عن تَفَضُّلِ[٥]

---

(١) الأمالى الشجرية ٣٥٥/٢.

(٢) ائتلاف النصرة ١٦١.

(٣) البيت للحارث بن عبَّاد في الأزهية ٢٨٠، والصاحبى ٣٤١، والخزانة ٤٧٢/١، ٤٧٣، وبلا نسبة في أدب الكاتب ٣٣٨.

* والشاهد فيه قوله: (عن حيال) حيث جاءت (عن) بمعنى (بعد).

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه ٣٤١، والأزهية ٢٨٠، وبلا نسبة في جواهر الأدب ١٥٧.

* والشاهد فيه: مجئ (عن) بمعنى (بعد).

(٥) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١١٧، وسر الصناعة ٥٧٥/٢، وبلا نسبة في أدب الكاتب ٣٣٨، ورصف المبانى ٤٣٠، والصاحبى ٢٣٣. * والشاهد فيه قوله: (عن تفضُّلِ) حيث جاءت (عن) بمعنى (بعد).

وقيل منه قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾(النور:٦٣)[١].

وقد علَّل أبو حَيّان لوقوع (عن) موقع (بعد) بقوله: "ووقوعها بمعنى (بعد) لتقارب معنى البعدية والمجاوزة؛ لأنَّ الشيء إذا جاء بعد الشيء فقد عدا وقته وجاوزه.

قال أبو حيَّان: قال بعض شيوخنا: وينبغي من قولهم أنها بمعنى (بعد) أن تكون حينئذ ظرفاً، قال: ولا أعلم أحداً قال إنها اسمٌ إلاَّ إذا دخل عليها حرف الجرّ "[٢].

ولعلَّ سبب الاختلاف في معنى (عن) يرجع إلى أنَّ البصريين يرون أنَّ (عن) لا تأت إلاَّ لمعنى واحد هو المجاوزة، "فلم يذكر البصريون سواه وتكلَّفوا لها في المحال التي لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة، ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه في غيرها من الحروف"[٣].

وقد أورد ابن الشجرى أمثلة لوقوع (عن) موقع (بعد)، فذكر منه قولهم: سَادوك كابراً عن كابرٍ، أى: كبيراً بعد كبير، وقد أظهر الشاعر (بعد) في قوله:

بَقِيَّة قُدُورٍ من قُدُورٍ تورثت لآل الجلاح كابراً بعد كابر[٤]

وذكر الشيخ خالد الأزهري نقلاً عن الدماميني، المعنى الثاني لـ (عن): وهو البَعِديَّة بالباء الموحدة، نحو: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ أى: حالاً بعد حال، ويحتمل أن يكون على بابها، والتقدير: طبقاً متباعداً في الشدة عن طبق آخر دونه، فيكون كل طبق أعظم في الشِّدَّة مِمَّا قبله"[٥].

وذهب الشيخ يس إلى أنَّ التقدير: طبقاً متباعداً عن طبق، فهو تضمين على طريق المحققين، فضمن الركوب معنى التباعد، وأخذ منه اسم الفاعل نصباً على الحال، وسلَّط على الصِّلَة المذكورة التي هي (عن طبق) [٦].

مِمَّا سبق نرى أنَّ ابن نور الدين قد تجاوز رأى البصريين وتكلفهم، ووافق رأى الكوفيين فَعَدَّ لها من المعاني أحد عشر معنىً.

---

(١) مصابيح المغانى ١٩٢ – ١٩٣.

(٢) همع الهوامع ٣٥٩/٢.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٢٣/٢.

(٤) الأمالى الشجرية ٢٧٠/٢.

(٥) شرح التصريح ١٥/٢.

(٦) حاشية يس على التصريح ١٥/٢.

[٩] القضية التاسعة: هل تأتي (عن) بمعنى (في)، أي الظرفية؟

إذا كان البصريون لم يثبتوا لـ (عن) سوى المجاوزة أو المزايلة، فإننا نلاحظ أنَّ ابن نور الدين قد أثبت لـ (عن) معنى الظرفية بقوله: "من معاني (عن): الظرفية كقول الشاعر:

وأسِ سَرَاة الحَيِّ يوم لقَيتُهم ولا تَكُ عن حَمْلِ الرَّباعَةِ وَانِيَا[١]

بدليل قوله تعالى: ﴿ولا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ (طه:٤٢).

قال ابن هشام: "والظاهر أنَّ معنى (وَنَى عن ذكرى): جاوزه ولم يدخله ووَنَى وفيه دخل فيه وفتر"[٢].

وذكر بعض النحويين أنَّ تعدية (وَنَى) بفي و(عن) ثابتة، وأنَّ الفرق بينها أنَّك إذا قلت: وَنَى عن ذكر الله، فالمعنى: المجاوزة، وأنه لم يذكره وإذا قلت: وَنَى عن ذكر الله، فقد التبس الذكر ولحقه فتور.

وقال الشنقيطى: وعليه فلا يحمل أحدهما على الآخر لثبوت التنافر[٣].

***

[١٠] القضية العاشرة: هل تأتي (عن) بمعنى (على): أى للاستعلاء:

عرض ابن نور الدين لهذه القضية الخلافية، فذكر لـ (عن) أحد عشر معنى أحدها: المجاوزة وأنه لم يذكر البصريون سواه، وهو الأصل فيها، نحو: سافرتُ عن البلد، ورغبت عن كذا[٤].

وذكر من هذه المعاني الأحد عشر: الاستعلاء كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ﴾ (محمد: ٣٨). ونحو قول ذى الأصبع العدوان:

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ٣٧٩، وشرح شواهد المغنى ٤٣٤/١، والدرر ١٤٥/٤، وبلا نسبة في الجنى الدانى ٢٤٧ وجواهر الأدب ٣٢٤ وشرح الأشمونى ٢٩٥/٢، وهمع الهوامع ٢٥٩/٢.

* والشاهد فيه قوله: (عن حمل الرَّباعة) حيث جاءت (عن) بمعنى (فى).

* الرباعة: نجوم الحمالة.

(٢) مصابيح المغانى ١٩٣، وينصه في المغنى ١٩٧ – ١٩٨، وجواهر الأدب ٣٢٠، وهمع الهوامع ٣٦٠/٢.

(٣) الدرر: ٦١/٢.

(٤) انظر: ائتلاف النصرة ١٦١، وشرح الأشمونى ٣٢٣/٢، وشرح التصريح ١٥/٢، ومصابيح المغانى ١٩٢.

لاه ابْنُ عَمِّك لا أَفْضَلْت في حَسَبٍ عَنِّيَ لا أنت ديَّانى فتخزونى[١]

والمعروف أنْ يُقال: أفضل عليك بمال، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي﴾ (ص: ٣٢) أى: قدمته عليه(٢).

وذكر ابن هشام عن أبى عبيدة أنَّ (أَحْبَبْت) من أحبَّ البعير إحباباً، إذا بَرَك فلم يُثر، فـ (عن) متعلقة به باعتبار معناه التضميني، وهي على حقيقتها، أى: إنِّى تثبطت عن ذكر رَبِّى، وعلى هذا فُحبِّ الخير مفعول لأجله"[٣]. وذكر المالقى والسيوطي أن (عن) تكون بمعنى (على)، ونُقل عن السيوطي "أن البصريين قالوا هي للمجاوزة في الجميع، ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع موقعها، فيقال: زيد عن الفرس، أى: عليه"[٤].

نخلص من هذا العرض إلى أن ابن نور الدين وافق رأى الكوفيين وانتصر لهم في تعدد معاني (عن) إلى معان أخرى غير المجاوزة.

***

[١١] القضية الحادية عشرة: هل تأتي من الجارة لإفادة الظرفية، أى: بمعنى (فى):

ذكر ابن نور الدين أن من معاني (من) الجارة أن تأتي مرادفة (في) كقوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ﴾ (فاطر:٤٠)، وقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِن يَوْمِ الجُمُعَةِ﴾ (الجمعة:٩) [٥].

وقد قدَّر الفراء معنى قوله تعالى: ﴿**أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ**﴾ أي أنهم لم يخلقوا من الأرض شيئاً، فقدر (في) مكان (من) [٦]، أى أنه جعل (من) بمعنى (فى)، كما قدر الزجاجي

---

(١) البيت لذى الأصبع العدواني في المغنى ١٩٦ وإصلاح المنطق ٣٧٣، وأدب الكاتب ٣٣٧، وشرح التصريح ١٥/٢، وشرح شواهد المغنى ٤٣٠/١، ولكعب الغنوى في الأزهية ٩٧، وبلا نسبة في الجنى الدانى ٢٤٦، وأوضح المسالك ٤٣/٣، وشرح الأشمونى ٣٢٣/٢، وشرح المفصل ٥٣/٨.

* والشاهد فيه قوله: (عَنِّى) حيث وردت (عن) بمعنى (على)، دَلَّ على ذلك قوله (أفضلت) الذي يتعدى بـ (على).

(٢) مصابيح المغانى ١٩٦ – ١٩٧.

(٣) المغنى ١٩٦– ١٩٧.

(٤) همع الهوامع ٣٥٩/٢.

(٥) مصابيح المعانى ٣٢٠.

(٦) انظر: معانى القرآن للفراء ٣٧٠/٢.

والهروى وابن قتيبة والسيوطي (من) بمعنى (في)[١].

وذكر ابن هشام أن الظاهر أنها لبيان الجنس مثلها في: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ [٢]، كما ذكر المرادى والسيوطي أنها بمعنى (في) منقول عن الكوفيين[٣]، قال الدانى: تكونها بمعنى (في)، ذكر ذلك بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ﴾ أى: في الأرض، ولا حجة في ذلك، لاحتمال الآية غير ذلك وكونها بمعنى (في) منقول عن الكوفيين[٤]، ومن حجتهم قول الشاعر:

عسى سائل ذو حاجة إنْ مَنَعْتَه من اليوم سُؤْلاً أَنْ يُيَسَّره في غَدِ

ويحتمل أن تكون (من) فيه للتبعيض على حذف مضاف، أي: من سؤالات اليوم".فتأتي (من) لإفادة الظرفية عند الكوفيين مكانية أو زمانية[٥]، وهو مذهب ابن نور الدين كما هو واضح من أمثلته.

***

[١٢] القضية الثانية عشرة: هل تأتي من للاستعلاء؟ أي: بمعنى (على)؟

قال ابن نور الدين: تأتى (من) مرادفة (على) نحو: ﴿**وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا**﴾ (الأنبياء/٧٧). أي: على القوم، وقيل: على التضمين، أى: منعناه منهم بالنصر"[٦].

فذكر ابن نور الدين أن من معاني (من) الاستعلاء، أى: مرادفه (على) وهو قول الأخفش والكوفيين[٧]، والزجاجي[٨] وابن قتيبة[٩]، وخرَّجه المانعون على التضمين، أى: منعناه بالنصر من القوم. والأفضل أن يَضَمَّن الفعل (نصر) في هذه الآية معنى الفعل (منع) أي: منعناه من القوم بالنصر[١٠].

---

(١) انظر: حروف المعانى ٧، وتأويل مشكل القرآن ٥٧٧، والأزهية ٢٨٢، وهمع الهوامع ٣٧٨/٢.

(٢) سورة البقرة، آية ١٠٦.

(٣) مغنى اللبيب ٤٢٤، وانظر: شرح التصريح ١٠/٢.

(٤) انظر: الجنى الدانى ٣١٤، وهمع الهوامع ٣٧٨/٢.

(٥) انظر: شرح التصريح ١٠/٢.

(٦) مصابيح المغانى ٣٢١، وتبعه في المغنى ٤٢٤.

(٧) شرح التصريح ١٠/٢، وموسوعة الحروف ٤٦٨، والجنى الداني ٣١٣.

(٨) معاني الحروف ٥٠، ٨٢.

(٩) تأويل شكل القرآن ٥٧٧.

(١٠) انظر: الجنى الدانى ٣١٣.

[١٣] القضية الثالثة عشر: هل تأتي (من) الجارة لبدء الغاية في الزمان؟[١].

من مواضع (من) تكون لابتداء الغاية كقولك: سرتُ من الكوفة، أعلمت أنَّ ابتداء سَيْرك كان من الكوفة، وكذلك إذا كتبت: من فلان إلى فلان، فالمعنى أن ابتداء الكتابة من فلان وانتهاءه من فلان[٢].

فتأتى (من) الابتداء الغاية، وهو الغالب عليها، حتى زعم جماعة أنْ سائر معانيها راجع إليه، وتقع لذلك من غير الزمان اتفاقاً – كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ المَسْجِدِ الحَرَامِ إِلَى المَسْجِدِ الأَقْصَا﴾ (الإسراء:١) [٣].

فقد اتفق النحاة عن أنَّ (من) تأتي لبدء الغاية في الأمكنة[٤]. ويقصد بابتداء الغاية في الأمكنة المسافة لا بمعناها الحقيقي الذي هو آخر الشيء فهو من تسمية الكل باسم لجزء.

وخصَّها البصرية إلاَّ الأخفش والمبرد وابن درستويه بالمكان، وأنكروا ورودها للزمان[٥]، وهو ما عبَّر عنه ابن نور الدين بقوله: "وقال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن دُرُستُويه: تقع في الزمان أيضاً دليل قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ (التوبة:١٠٨)، وقول النابعة يصف السيوف[٦]:

تُخُيِّرن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جُرِّ بن كُلَّ التَّجاربِ

ومنه الحديث: "فمُطِرْنا من الجمعة إلى الجمعة"[٧].

وصَحَّحَه ابن مالك لكثرة شواهده في القرآن واللسان كقوله تعالى: ﴿ومِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾

---

(١) انظر في ذلك: الإنصاف: المسألة ٥٤، حـ١/٣٧٠، شرح الأشموني ٢/٢١١، ومصابيح المغانى ١/٣١، ومغنى اللبيب ٤١٩، والأزهية ٢٨٣، ومعانى الحروف للرمانى ٩٧، وائتلاف النصرة ١٤٢– ١٤٣.

(٢) الأزهية في معانى الحروف ٢٢٤.

(٣) مصابيح المغانى ٣١٨.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٢/٢١١، وجواهر الأدب ٢٦٤، والمغنى ٤١٩، والإنصاف ١/٣٧٠.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/٣٧٦.

(٦) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٤٥، والخزانة ٢/٣٣١، وشرح التصريح ٢/٨، والمقاصد النحوية ٣/٢٧٠.

* والشاهد فيه قوله (من أزمان) حيث قال الكوفيون إن (من) هنا أفادت ابتداء الغاية في الزمان، وقال: البصريون: إن الكلام على تقدير مضاف، أي من استمرار يوم الجمعة.

(٧)أخرجه النسائي في سننه ٢/١٥٤/١٥٥ كتاب الاستسقاء،باب متى يستسقي الإمام والحافظ ابن حجر في فتح الباري ٢/٥٠٨ في باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء.

(الإسراء: ٧٩) وقوله تعالى: ﴿لله الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾(الروم:٤)[١].

وذكر السيوطي أنها تأتي لابتداء الغاية مطلقاً، أي مكاناً وزماناً وغيرهما.

ففي الأمثلة التي أوردها ابن نور الدين حجة الكوفيين في أنه يجوز أن تستعمل (من) في الزمان، كاستعمالها في المكان[٢]، وحجتهم السماع الوارد في كتاب الله تعالى وحديث رسوله – صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، وأورد ابن الأنباري والزبيدي قول زهير:

لمن الديار بِقُنَّةِ الحِجْرِ؟ أَقْوَيْن من حِجَج ومن دَهْرِ[٣]

أراد: مُذْ حجج، ومُذْ دهر ، وهذا ما أوضحه ابن أبي الربيع ونقله عنه ابن نور الدين" أن مَحَلَّ الخلاف بين الفريقين أنَّ (مِنْ) هل يجوز أن تقع موقع (مُذْ) فإنها لابتداء الغاية بلا خلاف، فالبصريون يمنعون ذلك، والكوفيون يجوِّزونه"[٤]. ومذهب البصريين أنه لا يجوز استعمالها في الزمان؛ لأنهم أجمعوا على أنَّ (مِنْ) في المكان نظيره (مُذْ) في الزمان، فـ (مِنْ) تدلُّ على ابتداء الغاية في المكان، و(منذ) تدل على ابتداء الغاية في الزمان. وتأوَّل البصريون شواهد الكوفيين على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وقد رفضه ابن نور الدين بقوله: "وأمَّا تأويل البصريين فتعسف"[٥] مبدياً رأيه في موافقة الكوفيين ومن تابعهم في جواز أن تأتي (من) الجارة لبدء الغاية في الزمان.

***

[١٤] القضية الرابعة عشر: هل تأتي اللام: للصيرورة والعاقبة؟

لام الصيرورة، وتسمى لام العاقبة[٦] ولام المآل، ولام الملك[٧] كما ذكره الأخفش والكوفيون وقوم من

(١) مصابيح المغاني ٣١٨.

(٢) انظر: ائتلاف النصرة ١٤٢، والأنصاف ٣٧٠/١.

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى في شرح المفصل ١٠٧/٥، وشرح الرضى على الكافية ٢٩٨/٢، والإنصاف ٣٧١/١، وائتلاف النصرة ١٤٢، وديوانه ٧٦.

(٤) مصابيح المغاني ٣١٨.

(٥) مصابيح المغاني ٣١٨.

(٦) انظر: معاني الحروف، للرمانى ٥٦، والدرر ٧٦/٢، وهمع الهوامع ٣٦٨/٢، والجنى الدانى ٩٨.

(٧) همع الهوامع ٣٦٨/٢.

المتأخرين منهم ابن مالك[١]، كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًا وحَزَنًا ﴾ (القصص:٨) أى: فكانت عاقبته أن كان لهم عَدُواً، وهم إنما التقطوه ليكون لهم ولداً وبعض النحويين يُسمى هذه اللام لام الصيرورة، أى ليصير لهم أو فصار لهم.

"وهذه اللام عند أكثر البصريين صنف من أصناف لام (كى)، وهي عند الكوفيين ناصبة بنفسها".

وذكر هذا المعنى لِلَّام ابن نور الدين. فقال: "من معاني اللام: الصيرورة وتسمى لام العاقبة، وتسمى لام المآل، كقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًا وحَزَنًا ﴾ (القصص:٨)، وقول الشاعر:

فللموت تَغْذُو الوالداتُ سِخَالها كما لِخَرابِ الدُّورِ تُبْنَى المساكِنُ[٢]

وبقول الآخر:

فإن يكن الموت أفناهم فللموت ما تلدُ الوالدهْ[٣]

وعندي في المثال الثاني نظر. فإنَّ اللام في قوله:

* فللموت ما تلدُ الوالدهْ *

للاختصاص"[٤].

وحكي ابن قتيبة عن بعضهم أن علامتها جواز تقدير الفاء موضعها وهو يقتضي أنها لام التعليل، لكن الفرق بينها وبين لام التعليل التي في نحو: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ (الفرقان:٤٩) أن لام التعليل تدخل، على ما هو غرض لفاعل الفعل، ويكون مرتباً على الفعل وليس في لام الصيرورة إلا الترتيب فقط"[٥].

---

(١) الجنى الدانى ٩٨، وهمع الهوامع ٣٦٨/٢، والدرر ٧٦/٢.

(٢) البيت السابق البربرى في الخزانة ٥٢٩/٩ و ٥٣٢، والعقد الفريد ٦٩/٢. وبلا نسبة في الدرر ٧٦/٢، والمغنى ٢٨٣.

* والشاهد فيه قوله: (فللموت) حيث جاءت اللام للعاقبة والصيرورة على حد تسمية الكوفيين، أو للتعليل كما في قول الزمخشري، وهو فرع لام الاختصاص.

(٣) البيت لنهيلة بن الحارث المازني، أو لشتيم بن خويلد في الخزانة ٥٣٠/٩، ٥٣٣، ولشتيم أو لسَّماك بن عمرو في اللسان (لوم)، وبلا نسبة في المغنى ٢٨٣، وشرح شواهد المغنى ٥٧٢/٢.

* والشاهد فيه قوله: (فللموت) حيث أفادت اللام الصيرورة أو العاقبة، وهي فرع لام الاختصاص، وقيل: هي لام التعليل.

(٤) مصابيح المغانى ٢٥٩ – ٢٦٠.

(٥) البرهان، للزركشى ٣٧٢/٤.

وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة، قال الزمخشري: "والتحقيق أنها لام العِلَّة، وأنَّ التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه: أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحَزَناً، بل المحبة والتَبني غير أنَّ ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته، شُبِّه بالراعي الذي يُفْعَلُ الفعل لأجله، فاللام مُسْتعارةٌ لما يشبه التعليل، كما استُعير الأسدُ لما يشبه الأسد"[١].

وخلاصة الأمر فإن ابن نور الدين قد ذهب إلى أن من معاني اللام: العاقبة والصيرورة متابعاً في ذلك الكوفيين ومن تابعهم.

***

[١٥] القضية الخامسة عشر: هل تأتي (لعلَّ) للاستفهام؟

أثبت الهروى هذا المعنى للكوفيين، وتبعهم ابن مالك[٢]، وذكره ابن نور الدين بقوله: "لعل: لها أربعة معان ... منها الاستفهام أثبته الكوفيون كقولك للرجل: لعلَّك تشتمني، تريد: هل تشتمني، فيقول: (لا) أو (نعم).ولهذا عُلِّق بها الفعل في قوله تعالى: ﴿لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (الطلاق:١) وقوله: (عبس:٣) [٣].

وذكر الشيخ أبو حيان أنه ظهر له أنَّ (لعلَّ) من المعلقات لأفعال القلوب، ومنه: ﴿ومَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ قال: ثم وقعت لأبى علىّ الفارسي على شيء من هذا"[٤].

وذكر المرادى منه حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلاً: لعلَّنا أعجلناك"[٥].

وأثبته الأشموني[٦] في قوله تعالى: ﴿ومَا يُدْرِيكَ لَعَلّه يَزَكَّى﴾.ورواه الزجاجي كقولك في الخطاب: لعلَّ زيداً يقوم، كما تقول: أتظن زيداً لن يقوم، تواجه بذلك من تخاطب"[٧].

---

(١) المغنى ٢٨٣، والدرر ٧٦/٢.
(٢) الأزهية ٢٢٧.
(٣) مصابيح المغانى ٢٧٥.
(٤) الجنى الدانى ٥٨١.
(٥) الجنى الدانى ٥٨٠، والحروف العاملة في القرآن الكريم ١٧٢ – ١٧٣.
(٦) شرح الأشموني ٢٧١/١.
(٧) حروف المعاني، للزجاجي ٣٠.

وهذا عند البصريين خطأ؛ لأنَّ (لعلَّ) في الحديث إشفاق عندهم والآية عندهم تَرَجٍ.

***

[١٦] القضية السادسة عشر: هل تقع (الواو) العاطفة زائدة؟

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين[١]. وذهب سائر البصريين إلى منعه، واحتجوا بوجهين:

أحدهما: أنَّ الحروف وُضِعت للاختصار، أو عِوَضاً عن ذكر الجمل، كالهمزة فإنها بدل (أستفهم) أو (أسأل)، و(ما) بدل (أَنْفِى)، فزيادتها تنقض هذا الغرض.

والثاني: أنَّ الحروف وضعت للمعاني، فذكرها دون معناها يوجب اللَّبْسَ وخلوها من المعنى، وهو خلاف الأصل، فالواو في الأصل حرف وُضِعَ لمعنى مخصوص، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أَنْ يجرى على أصله[٢].

وأوضح ابن جِنِّى فلسفة ذلك بقوله: "اعلم أنَّ الحروف لا يليقُ بها الزيادة ولا الحذف، وأنَّ أعدل أحوالِها أنْ تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة، ... وأمَّا وجه ضعف زيادتها فمن قبيل أنَّ الغرض في الحروف الاختصار، فلو ذهبت تزيدها لنقضت الغرض الذي قصدته؛ لأنك كنت تصيرُ من الزيادة إلى ضدِّ ما قصدته من الاختصار، فاعرف هذا فإنَّ أبا عَلِيٍّ حكاه عن الشيخ أبى بكر بن السرَّاج – رحمهما الله – وهو نهاية في معناه، ولولاً أنَّ في الحرف إذا زِيدَ ضرباً من التوكيد لما جاز زيادته ألبتة، كما أن لولا قوة العلم بمكانه لمَا جاز حذفه ألبتة ... فقد علمنا بهذا أننا متى قد رأيناهم قد زادوا الحرف، فقد أرادوا غاية التوكيد، كما أنَّا إذا رأيناهم قد حذفوا حرفاً، فقد أرادوا غاية الاختصار"[٣].

وقد ذكر ابن نور الدين من أقسام الواو: الزائدة المقحمة، وهي التي دخولها كخروجها، "وقد أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة.

قال الأصمعي: قلتُ لأبى عمرو: وقولهم: ربَّنا ولك الحمدُ.

---

(١) انظر: مصابيح المغاني ٢٦٦، وائتلاف النصرة ١٤٨، والإنصاف ٤٥٦/٢، والمقتضب ٨٠/٣ – ٨١، وشرح اللمع ٢٤٥/١.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٥٩/٢، واللباب ٤١٩/١.

(٣) سر الصناعة ٢٦٩/١ – ٢٧٠.

قال: يقولها الرَّجلُ للرجل – يعني هذا القول، فقيل: فيقول: وهو لك، وأظنه أراد هو لك"[١].

وحمل على ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر:٧٣) بدليل الآية الأخرى[٢].

وقيل: هي عاطفة، والزائدة الواو في: ﴿وقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ (الزمر:٧٣)

وقيل: هما عاطفتان، والجواب محذوف، أي: كان كيت وكيت"[٣].

قال البصريون: الواو عاطفة، وليست زائدة، وجواب إذا محذوف التقدير: حتى إذا جاءوا فتحت أبوابها، فازوا ونعموا[٤].

وقدَّر المالقى: أنَّ الواو فيه واو الحال، لأنَّ الكرامة للواصلين لدخولها أَنْ يجدوا أبوابها مفتحة لهم[٥].

وقد ساق ابن نور الدين من شواهد الشعر في زيادة الواو عِدَّة شواهد من ذلك قول امرئ القيس:

فلمَّا أَجَزْنَا ساحةَ الحَيِّ وانْتَحَى بنا بَطْنُ حِقْفٍ ذى قفافٍ عقنقلِ[٦]

الواو مقحمة في قوله: (وانتحى) والتقدير: فلمَّا أجزنا ساحة الحيِّ انتحى بنا، فيكون جواب (فلمَّا)"[٧].

وعند البصريين: الواو عاطفة، وليست زائدة، والجواب مقدَّر، والتقدير فيه: فلمَّا أَجَزْنا ساحة الحَيِّ وانتحى بنا بطنُ حِقْفٍ ذى قفافٍ عقنقل، خَلَوْنَا ونَعِمْنَا.

"وكان أبو العباس المبِّرد ينكر أَنْ يقع الشيء زائداً مقحماً لغير معنى في شيء من الكلام، ويقدِّر الجواب محذوفاً في الآية وفي بيت امرئ القيس.

"وقال أبو عبيدة: هو نَسَقٌ، والجواب في قوله (هَمَزْتُ) في البيت الثاني وهو:

هَمَزْتُ بِفَوْدَىْ رأسها فتمايَلَتْ عَلَىَّ هضيم الكشح ريَّا المُخَلْخَلِ[٨]

---

(١) مصابيح المغاني ٣٦٦.

(٢) معاني القرآن، للفراء ١٠٨/١.

(٣) مصابيح المغاني ٣١٦.

(٤) انظر: مصابيح المغاني ٣٦٦، والإنصاف ٤٥٩/٢.

(٥) رصف المباني ٤٤٨.

(٦) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٥، والأزهية ٢٣٤، والمنصف ٤١/٢، والخزانة ٤٣/١١، ٤٤، ٤٥، ٤٧، وبلا نسبة في رصف المباني ٤٨٧.

(٧) مصابيح المغاني ٣٦٦.

(٨) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٥.

وأنشد الفراء:

حتـــــى إذا امـــــتلأَتْ بطـــــونُكم ورأيـــــتم أبنـــــاءَكم شَـــــبُّوا

وقَلَبْـــــتُم ظَهْـــــرَ المِجَـــــنِّ لَنَـــــا إنَّ اللئـــــيم الفـــــاجرَ الخَـــــبُّ[١]

و(قلبتم) جواب (حتى)، وأنشد الأخفش:

فإذا وذلك يا كُبَيْشة لم يكن إلاَّ كحلمة حالمٍ بخيال[٢]

فعند الفراء: الفاء مقحمة زائدة غير عاطفة[٣].

وعند البصريين: الواو فيه عاطفة وليست زائدة، والتقدير فيه:

إذا قَمِلَتْ بطونكم ورأيتم أبناءكم شَبُّوا وقلبتم ظهر المِجَنِّ لنا، بان غدرُكم ولؤمكم[٤].

ونسب ابن جِنىً زيادة الواو إلى البغداديين وقال: "فأمَّا أصحابنا فيدفعون هذا التأويل ألبتَّة، ولا يجيزون زيادة هذه الواو، ويرون أنَّ أجوبة هذه الأشياء محذوفة للعلم بها، والاعتياد في مثلها وتأويل هذا عندنا على معنى ... في قوله: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ والتقدير: صادفوا الثواب الذي وُعِدُوه، وكذلك قول الشاعر:

حتـــــى إذا امـــــتلأت بطـــــونكم ورأيـــــتم أبنـــــاءكم شَـــــبُّوا

وقلبـــــتم ظهـــــر المِجَـــــنِّ لنـــــا إنَّ اللئـــــيم الفـــــاجرَ الخَـــــبُّ

تقديره: لمَّا كان هذا كله منكم، عرف الناس غدركم واستحققتم صرفَ اللائمة إليكم، أو نحو ذلك مِمَّا يصحُّ لمثله أنْ يكون جواباً لهذا"[٥].

وفي هذه المسألة تظهر رؤية ابن نور الدين كنحويّ يعرض للخلاف وإن كان يميل إلى رأي

---

(١) البيتان للأسود بن يعفر في ديوانه ١٩، وبلا نسبة في الأزهية ٢٣٦، والجنى الدانى ١٦٥، وسر الصناعة ٦٤٦/٢، ٦٤٧، وشرح المفصل ٩٤/٨، والمقتضب ٧١/٢.

(٢) البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ٢٥٩ ، والخزانة ٥٨/١١، ٦٠. والشاهد فيه قوله:(فإذا وذلك) حيث جاءت الواو زائدة.

(٣) تأويل مشكل القرآن ٢٥٤، واللباب ٤١٩/١.

(٤) الإنصاف ٢: ٤٦٠.

(٥) سر الصناعة ٦٤٦/١ – ٦٤٧.

الكوفيين في الإكثار من شواهدهم. وقد كان الكوفيون على غير المعهود من منهجهم – كما يرى الدكتور السيد رزق الطويل – وإن كانوا قد استندوا إلى مجموعة من الشواهد القرآنية التي أوَّلها البصريون على أساس أنَّ الواو عاطفة على جواب الشرط المحذوف وحذف جواب الشرط ظاهرة لغوية تخدم أغراضاً بلاغية، وإن كان تقدير جواب الشرط لا يحمل لمحةً بلاغية.

ورأى البصريين في عدم زيادة الواو أقوم وأقرب إلى روح اللغة[١].

***

[١٧] القضية السابعة عشر: هل يعطف (بلكن) بعد الإيجاب؟

مال ابن نور الدين إلى رأي البصريين الذين يرون أنه لا يجوز العطف (بلكن) بعد الإيجاب، قال: (لكن): الساكنة الخفيفة النون: إنْ وَليها مفرد فهي حرف عطف، ومن شرطها تقدم النفي أو النهي عليها نحو:

ما قام زيدٌ لكن عمرو ، ولا يقمْ زيدٌ لكن عمرو .فأمَّا إذا جاءت بعد إثبات، فتكون حرف ابتداء، فلا يجوز: قام زيدٌ لكن عمرو، حتى تقول: لم يقم"[٢].

فالبصريون لا يجيزون ذلك؛ لأنَّ العطف بها في الإيجاب يكون من باب الغلط والنسيان كما هو في بل)، ولا حاجة إلى تكثير الحروف بالتكرار مع وجود ما يقوم مقام المكرَّر، ونظائره كثيرة، وهذا هو الأصحُّ[٣].

أمَّا الكوفيون فأجازوا العطف (بلكن) في الإيجاب مثل (بل)، يقال: جاءني زيدٌ لكن عمرو، كما يقال: جاءني زيد بل عمرو.

كما أوضح ابن نور الدين أنَّ (لكن) بعد الإيجاب تكون حرف ابتداء، ولابدَّ من تمام المعنى، فلا يجوز: قام زيدٌ لكن عمرو، حتى يقول: لم يقم"[٤].

وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها في النفي باتفاق.

من المعاني التي تفرد بها الإمام ابن نور الدين:

(١) انظر: الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ٢٣٤.

(٢) مصابيح المغاني ٢٩٨.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٨٤/٢، وائتلاف النصرة ١٤٩، والجنى الداني ٥٣٥.

(٤) مصابيح المغاني ٢٩٩.

(أ) تفرد ابن نور الدين بذكر معنى زائد للهمزة، وهو الامتنان، فبعد أن ذكر معاني الهمزة قال: "ووقع لي معنى تاسع لم أره لأحد وهو الامتنان بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (الشرح:١).

والامتنان: نوع من تقرير العبد بنعمة الله، كما ذكر الجوهري.

(ب) فرَّق بين علم العهد ومُسَمَّى العهد، وقال: "ولم أر أحداً سبقني إلى تحقيق هذا، والحمد لله رب العالمين".

(جـ) ذكر معنى لـ (لوما) لم يُسْبَق إليه، قال: "ويظهر لى معنى آخر لم أر أحداً ذكره وهو ظاهر: وهو التعجيز، والجماعة جعلوا هذا ومثله تحضيضاً ولا معنى للتحضيض، والحث عند التعجيز بالأمر المطلوب، وزعم المالقى أنها لم تأت إلاَّ للتحضيض، وعندي أنها للتعجيز، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (الحجر:٧).

(د) ذهب إلى أن من معاني (لكن) الاستدراك والتأكيد، قال: "من معاني (لكن) الاستدراك والتأكيد، قاله جماعة، وفسروا الاستدراك برفع ما يوهم ثبوته نحو: ما زيد أسدٌ لكنه كريم؛ لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفى أحدهما مؤذن بانتفاء الآخر، ومثلوا التوكيد بنحو: لو جاءني زيد لأكرمته لكنه لم يجئ، فأكدت ما أفادته (لو) من الامتناع.

والذي أراه أنه ليس لها إلا معنى واحد، وهو الاستدراك والتأكيد لا ينفك أحدهما عن الآخر، فمنهم مَنْ غَلَّب الاستدراك فجعل المعنى المقصود والتأكيد كالتبع، ومنهم مَنْ غَلَّب التأكيد وجعل الاستدراك بدل تبعاً، وليس أحد الفرعين ينفي معنى الاستدراك والتأكيد، ألا ترى أنَّ الاستدراك معنى لا يفارقها، وإن كانت خفيفة، على أن مجئ التشديد لمزيد أمر آخر وهو التأكيد.

مما سبق نرى تفرد ابن نور الدين بالسبق والإفصاح عن هذه المعاني وغيرها.

الخاتمة

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها،

– كان ضابط المعني من أهم الأسس التي اعتمد عليها في الترجيع بين قضايا الخلاف النحوي، وأن جميع ما ينسب إلى الأدوات من المعاني إنما هو مستفاد من غيرها، وليس لها معان أصلية، فالحروف إنما تأتي لمعان في غيرها لا في نفسها.

وأن الأداة تستمد معناها ممن سياق الكلام ومن مجال الجملة.

– التوسع في مفهوم التضمين، فإذا كان البعد يون يقصدونه حول أشراب الفصل الذي يتعلق به هذا الجار معني فعلٍ آخر يمكن أن يرتبط بهذا الحرف ويتناسب معه، وأخذه برأي الكوفيين في نيابة حرف عن حرف آخر سواء في حروف الجر أو غيرها. وهو بذلك تكون له رؤية قريبة إلى طبيعة اللغة، وأيسر من تحميل الفعل معني آخر ينسجم مع الحروف الذي تتعلق به.

– أيَّد ابن نور الدين ظاهرة نفي النفي، وذلك في وقوع (إن) بمعني (ما) وهذا ما أظهره الدكتور إبراهيم أنيس في دراسته لنفي النفي في اللغات السامية بتكرارها.

– كان لابن نور الدين رأيه الخاص في معاني الأدوات فتخير منها سواء أكان للبصريين أم للكوفيين أم تفرد به. ورغم بصريته إلا أننا نراه قد رجح بعض آراء الكوفيين المتمثلة في:

أ–وافق الكوفيين والأخفش والجرمى في جواز أن تأتي (أو) بمعني الواو، مخالفًا بذلك المالقي الذي ذهب إلى أن مجيئها بمعني الواو قليل ما يقاس عليه.

ب– وافق الكوفيين في مجيء إن المخففة بمعنى إذ المراد بها التعليل وليس الظرفية ومخالفا ابن هشام فيما ذهب إليه.

ج– وافق الفراء والكوفيين والأخفش في جواز أن تكون إلا عاطفة بمنزلة الواو في الجمع والتشريك.

د– وافق الكوفيين بأن من معاني أو الإضراب مطلقا مخالفا بذلك المالقي الذي يرى أن مجيئها بمعنى الواو قليل.

و– وافق الهروي فيما نقله عن الكوفيين في جواز أن تأتي لعل للاستفهام.

كما اتضحت شخصيته فيما تفرد به من آراء لمعاني الحروف التي سيقت في البحث، وعلى الله قصد السبيل.

مراجع البحث

١– آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب، عرض ودراسة وتقويم لعلى محمد على صالح – رسالة ماجستير – جامعة أم القرى – مكة المكرمة – ١٤٣٢هـ .

٢– ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف اليمني – تحقيق الدكتور طارق الجنابي – بيروت – ط١ – ١٩٨٧م.

٣- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، للدكتور أحمد مكي الأنصاري – المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب – القاهرة – ١٩٦٤م.
٤- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة – ١٩٨٧م.
٥- أثر الخلافات النحوية، للدكتور محمد فاضل صالح السامرائي – مجلة علوم اللغة – المجلد العاشر – ٢٠٠٧ – العدد (١).
٦- أدب الكاتب، لابن قتيبة – شرحه وقَدَّم له على فاعور – بيروت – ط(١) – ١٩٨٨م.
٧- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي – تحقيق الدكتور رجب عثمان – مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب – القاهرة – ط(١) – ١٩٩٨م.
٨- الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي – حيدر آباد الدكن – الهند – ١٣٣٢هـ.
٩- الأزهية في علم الحروف، للهروى – تحقيق عبد المعين الملوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
١٠- أسرار العربية، لابن الأنباري – تحقيق بهجت البيطار – دمشق ١٩٥٧م.
١١- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى – بيروت – ط (١) – ١٩٨٥م.
١٢- الأغاني، لأبى الفرج الأصبهاني – تحقيق إبراهيم الإبياري – القاهرة – ١٩٨٢م.
١٣- الأمالي الشجرية، لابن الشجري – حيدر آباد الدكن – الهند – ١٣٤٩هـ.
١٤- أمالى المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) للشريف المرتضى – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – بيروت – ١٩٦٧م.
١٥- الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري – تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد – بيروت – ١٩٨٢م.
١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – بيروت – ط(٥) – ١٩٧٩م.
١٧- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي – بعناية الشيخ عرفان العشا حسونة – الرياض – ١٩٩٢م.
١٨- البرهان في علوم القرآن، للزركشي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة – ط(٥)، بدون تاريخ.

١٩- البسيط في شرح جمل الزجاجي، للإمام ابن أبي الربيع – تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الثبيتي – بيروت – ط(١) – ١٩٨٦م.
٢٠- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري – تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه – القاهرة – ١٩٦٩م.
٢١- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة – تحقيق السيد أحمد صقر – القاهرة – ١٩٧٣م.
٢٢- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي – تحقيق عبد الستار فراج وآخرين– نشرة الكويت – ١٩٧١م.
٢٣- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري – تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – بيروت – ط(١) – ١٩٨٦م.
٢٤- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي – تحقيق الدكتور حسن هنداوي – دمشق – ط(١).
٢٥- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري – القاهرة – بدون تاريخ.
٢٦- التضمين بين حروف المعاني، لشيماء شاكر المشهداني – مجلسة تكريت للعلوم الإنسانية – المجلد العشرون – العدد الأول – ٢٠١٣م.
٢٧- تفسير ابن كثير = (تفسير القرآن العظيم)، لابن كثير – مطبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة – بدون تاريخ.
٢٨- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آى القرآن – ضبط وتعليق محمود شاكر – دار إحياء التراث – بيروت – ٢٠٠١م.
٢٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيوش = (شرح التسهيل) – دار السلام – القاهرة ٢٠٠٧م.
٣٠- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن عبد الله بن على المرادى – تحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان – القاهرة – ط(١) – ٢٠٠١م.
٣١- جمهرة اللغة، لابن دريد – تحقيق الدكتور رمزي منير البعلبكى – بيروت – ط(١) – ١٩٨٧م.
٣٢- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي – تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل – بيروت – ١٩٨٣م.

٣٣- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلى – صنعة إميل بديع يعقوب – بيروت – ١٩٩١م.
٣٤- جواهر القرآن، للباقولي (أبى على بن الحسين بن على الأصبهاني – الملقب بجامع العلوم – نشر من قبل بعنوان (إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج) – تحقيق إبراهيم الإبياري – قَدَّم له الدكتور محمد عبد المجيد الطويل – سلسلة الذخائر – القاهرة – ٢٠٠٨م.
٣٥- حاشية الأمير على المغنى، بهامش مغنى اللبيب – طبعة عيسى البابي الحلبي – القاهرة – بدون تاريخ.
٣٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبي – بدون تاريخ.
٣٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبى – القاهرة – بدون تاريخ.
٣٨- حاشية يس على التصريح – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – بدون تاريخ.
٣٩- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، للدكتور هادي عطية مطر – بيروت – ط(١) – ١٩٨٦م.
٤٠- حروف المعاني، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي – تحقيق الدكتور على توفيق الحمد – بيروت – ١٩٨٦م.
٤١- الحماسة الشحرية، تحقيق الملوحي والحمصي – دمشق – ١٩٧٠م.
٤٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي – تحقيق عبد السلام هارون – القاهرة – ١٩٨٦م.
٤٣- الخصائص، لابن جنى – تحقيق محمد على البخار – دار الكتب المصرية ١٩٥٦م.
٤٤- الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للدكتور السيد رزق الطويل – مكة المكرمة – ١٩٨٥م.
٤٥- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ عبد الخالق عضيمة – القاهرة – ١٣٩٢هـ.
٤٦- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي – تحقيق على محمد عطوة وآخرين – بيروت – ط(١) ١٩٩٤م.

٤٧- الدرر الوامع على همع الهوامع، للشنقيطى – وضع حواشيه محمد باسل عيون السود – بيروت – ط(١) – ١٩٩٩م.
٤٨- ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) – شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين – بيروت – ط(١) – ١٩٨٧م.
٤٩- ديوان الأسود بن يعفر – صنعة نورى حمودى القيسى – العراق وزارة الثقافة والإعلام – بدون تاريخ.
٥٠- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة ط (٥) – ١٩٩٠م.
٥١- ديوان ابن أحمر = شعر عمرو بن أحمر الباهلي – جمع وتحقيق حسين عطوان – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – بدون تاريخ.
٥٢- ديوان جرين بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه، القاهرة، بدون تاريخ.
٥٣- ديوان ذى الرمة، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبى العباس ثعلب – تحقيق عبد القدوس أبى صالح – بيروت – ط (١) – ١٩٨٢م.
٥٤- ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق الدكتور عزة حسن، بيروت، ١٩٧٧م.
٥٥- ديوان علقمة بن عبدة (الفحل) – دار الفكر – القاهرة ١٩٦٨م.
٥٦- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرحه وقدم له عبد أعلى مهنا – بيروت ط (١) – ١٩٨٦م.
٥٧- ديوان عنتره بن شداد، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوى – بيروت – ط(٢) – ١٩٨٣م.
٥٨- ديوان الفرزدق – نشر عبد الله بن إسماعيل الصاوي – القاهرة ١٩٣٦م.
٥٩- ديوان النابغة الذبياني، شرح عباس عبد الساتر – بيروت ط(٢) – ١٩٨٦م.
٦٠- رصف المباني في شرح حروف المعاني – للمالقي – تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط – دمشق – ١٩٨٥م.
٦١- سر صناعة الإعراب، لابن جنى – تحقيق الدكتور حسين هنداوي– دمشق – ١٩٨٥م.
٦٢- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس – تحقيق زهير غازي زاهد – ط(١) – ١٩٧٤م.
٦٣- شرح أبيات سيبويه، للسيرافى – بيروت – ١٩٧٩م.

٦٤- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري – رواية أبي الحسن على بن عيسى ابن على النحوي – تحقيق عبد الستار فراج ومراجعة محمود شاكر – مكتبة العروبة – بلا تاريخ.
٦٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – القاهرة – ط(١) – ١٩٥٥م.
٦٦- شرح التسهيل، لابن مالك – تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون – مطبعة هجر.
٦٧- شرح التسهيل، لناظر الجيوش المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد – القاهرة – ٢٠٠٧م.
٦٨- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري – دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة – بدون تاريخ.
٦٩- شرح جمل الزجاجي – لابن عصفور – تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح – بغداد – ١٩٨٠.
٧٠- شرح الرضى على الكافية – تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاريونس – ١٩٧٣م.
٧١- شرح شذور الذهب، لابن هشام – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الكتب العربية – بدون تاريخ.
٧٢- شرح شواهد المغنى، للسيوطي – بيروت – بدون تاريخ.
٧٣- شرح العوامل المائة، لعبد القاهر الجرجاني – للشيخ خالد الأزهري – تحقيق البدراوي زهران – ط(٢) – القاهرة – ١٩٨٨م.
٧٤- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي – تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وآخرين – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ط(١) – ١٩٩٠م.
٧٥- شرح كلاَّ وبلى ونعم، لمكي بن أبي طالب – تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات – دمشق – ط(١) – ١٩٧٨م.
٧٦- شرح المفصل للزمخشري – لابن يعيش – القاهرة – بدون تاريخ.
٧٧- الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس اللغوي – تحقيق السيد أحمد صقر – القاهرة – ١٩٧٧م.
٧٨- الصحاح، للجوهري (تاج اللغة وصحاح العربية) – تحقيق أحمد عبد الغفور عطار – بيروت – ١٩٨٥م.

٧٩- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (بهامش أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك). بيروت – ط (٥)- ١٩٧٩م.
٨٠- العقد الفريد، لابن عبد ربه – تحقيق أحمد أمين وآخرين – القاهرة – ١٩٥٣م.
٨١- علل النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق – تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش – الرياض – ط (١) – ١٩٩٠م.
٨٢- العين، للخليل بن أحمد – تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي – العراق – ١٩٨١م.
٨٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني – تحقيق محب الدين الخطيب ومراجعة قُصى محب الدين الخطيب – دار الريان للتراث – بدون تاريخ.
٨٤- الفريد في إعراب القرآن المجيد، لابن النجيبين الهمذاني – تحقيق الدكتور محمد حسن النمر والدكتور فؤاد مخيمر – قطر – ط(١) – ١٩٩١م.
٨٥- في التحليل اللغوي، للدكتور خليل عمايرة – الأردن – ١٩٨٧م.
٨٦- الكامل، للمبرد – طبعة الخيرية – ١٣٠٨هـ.
٨٧- الكتاب، لسيبويه – تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٧٥م.
٨٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب – بيروت – ط (٣) – ١٩٨٤م.
٨٩- الكشاف، للزمخشري – طبعة الاستقامة – ١٣٧٣هـ.
٩٠- اللباب في شرح علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبرى. تحقيق غازي مختار طليمات – دمشق – ١٩٩٥م.
٩١- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى – تحقيق الدكتور فؤاد سزكين – القاهرة – ١٣٨٤هـ.
٩٢- مجمع الأمثال، للميداني – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – عيسى البابي الحلبي بالقاهرة – ١٩٧٩م.
٩٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنى – تحقيق على النجدي ناصف وآخرين – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ١٣٨٦هـ.
٩٤- المخصص، لابن سيده – بولاق – ١٩١٦م.

٩٥- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف – دار المعارف بمصر – ١٩٦٨م.
٩٦- مدرسة الكوفة، للدكتور مهدي المخزومي – بيروت – ط(٣) – ١٩٨٦م.
٩٧- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل – تحقيق الدكتور محمد كامل بركات – جامعة أم القرى – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة – ١٩٨٤م.
٩٨- مصابيح المغاني في حروف المعاني – لابن نور الدين – تحقيق الدكتور جمال طلبة، القاهرة، ١٩٩٢.
٩٩- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسى – تحقيق الدكتور حاتم الضامن – بيروت – ١٩٨٨م.
١٠٠- معاني الحروف، للرماني – تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي – القاهرة – دار نهضة مصر – بدون تاريخ.
١٠١- معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق الدكتور فائز فارس – الكويت – ط (٢) – ١٩٨١م.
١٠٢- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج – تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة – ١٩٧٣م.
١٠٣- معاني القرآن، للفراء – تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين – القاهرة – ١٩٥٥م.
١٠٤- معاني النحو، لفاضل صالح السامرائي – جامعة بغداد – ١٩٨٧م.
١٠٥- معجم الأدباء، لياقوت الحموي – د/ أحمد فريد رفاعي – القاهرة – ١٩٣٦م.
١٠٦- المعجم المفصل في النحو العربي، إعداد الدكتورة عزيزة فوّال – بيروت – ط(١) – ١٩٩٢م.
١٠٧- معجم النحو، لعبد الغني الدقر – بيروت – ط(١) – ١٩٨٨م.
١٠٨- مغنى اللبيب، لابن هشام الأنصارى – تحقيق مازن المبارك ومحمد على حمد الله – مراجع سعيد الأفغاني – بيروت – ط(٥) – ١٩٧٩م.
١٠٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، للعيني – مطبوع مع خزانة الأدب للبغدادي – بولاق – ١٢٩٥هـ ، وطبعة دار صادر.
١١٠- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان – منشورات وزارة الثقافة والإعلام – العراق – ١٩٨٢م.

١١١- المتقضب، للمبرد – تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – ط(٢) – ١٣٩٩هـ.
١١٢- المنصف، لابن جنى – تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين – القاهرة – ١٩٥٤م.
١١٣- منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية، للدكتور عبد الأمير محمد أمين – مؤسسة الأعلمي –بغداد – ١٩٧٠.
١١٤- موسوعة الحروف في اللغة العربية – إعداد إميل بديع يعقوب – بيروت – ط(١) – ١٩٨٨م.
١١٥- نتائج الفكر، للسهيلى – تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا – الرياض – ١٩٨٤م.
١١٦- النحو العربي نقد وبناء، للدكتور إبراهيم السامرائي – بيروت – بدون تاريخ.
١١٧- النحو الوافي، للأستاذ عباس حسن – دار المعارف بمصر – ط(٣) ١٩٧٤م.
١١٨- نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً، للدكتور هادي عطية مطر الهلالي – بيروت – ط(٢) – ١٩٨٦م.
١١٩- همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين – بيروت – ط(١) – ١٩٩٨م.